نماذج من الوثائق اليومية في العراق القديم

د. حسين ظاهر حمود(*)

أهمية الوثائق اليومية

يقصد بالوثائق اليومية جميع العقود والمعاملات القانونية التي كانت تبرم بين الأفراد وتثبت تحريرياً على رقم من الطين. ولهذه الوثائق أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي القديم، إذ أنها تعيننا في معرفة طبيعة الأنظمة القانونية التي كانت سائدة في المجتمع العراقي القديم، كما أنها تعكس واقع تطبيق تلك الأنظمة وأسلوب ممارسة العراقيين لها، وتسد هذه الوثائق في الوقت ذاته بعض الثغرات الموجودة في القوانين المكتشفة، إذ تضم تلك الوثائق جميع أنواع المعاملات الخاصة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والتبني، أو النشاطات الاقتصادية والمالية في حين ان القوانين لم تتطرق إلا إلى بعضها(١).

وقد خلف لنا العراقيون القدماء الآلاف من العقود المختلفة، وكانت غالبيتها تخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة الحياة الاقتصادية ويمكن ان نعزو سبب ذلك إلى ان العراقيين القدماء لم يعترفوا أصلا بشرعية المعاملات على اختلافها

(*) رئيس قسم الآثار / كلية الآداب.

(١) سليمان، عامر: النظم المالية والاقتصادية في: العراق في موكب الحضارة، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص٤٠٠-٤٠١

ينظر حول ذلك أيضا: سليمان، عامر: العراق في التاريخ القديم (موجز التاريخ الحضاري) الموصل، ١٩٩٣، ص١٨٩.

ما لم تكن محررة ومشهد عليها لأهميتها في ضمان الحقوق وما قد يترتب عليها مستقبلا من ادعاءات، وقد نصت القوانين البابلية في عدد من موادها على ذلك وحملت الطرف المهمل المسؤولية، ومن ذلك وردت في هذه المادة:

šum-ma tamkarum šeam ù kaspam ana hu-bu-ul-lim ba-lum šibi ù ri-ik-sa-tim " id-di-in-i-na mi-im-ma ša id-di-nu i-te-el-li.(2)

"إذا اقرض تاجر حبوبا أو فضة بفائض ولكن (قرضه) بلا شهود ولا عقد، فانه يخسر كل ما أقرضه (مادة ل من قانون حمورابي) (٣).

كما ورد في المادة (١٠٤) ما يشير إلى ذلك أيضا وكما يأتي (٤):

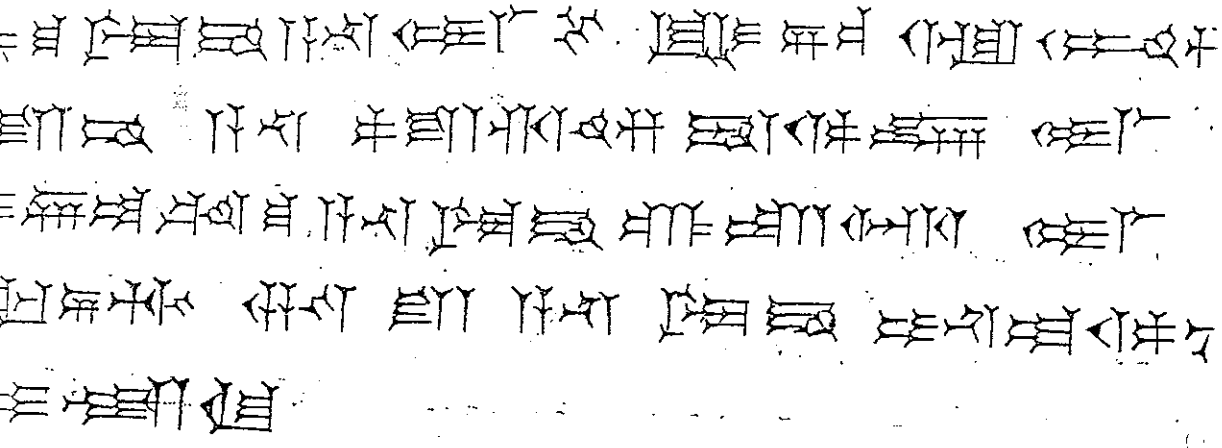

(2)Driver and Miles: The Babylonian Laws, vol. 2, Oxford, 1955- 1960, p. 43.

(٣) رشيد، فوزي: الشرائع العراقية القديمة، بغداد، ١٩٨٧.

ينظر أيضا سليمان، عامر، القانون في العراق القديم، موصل، ١٩٧٧.

(4) – Borger, R: Babylonisch- Assyrische Lesestiicke, Heft I, Roma 1965

" šum-ma tamkarum a-na šamallim šeam sipatim šamnam ù mi-im-ma bi-ša-am a-na pa-ša-ri-im id-di-in šamallum kaspam i-sa-ad-dar-ma a-na tamkarim ú-ta-ar šamallum ka-ni-ik kaspim ša a-na tamkarim i-na-ad-di-nu i-le-qe[5].

" إذا اقرض تاجر شعيراً أو صوفاً أو زيتاً أو بضاعة إلى بياع متجول من اجل المتاجرة، فعلى البائع المتجول ان يسجل الثمن أولا ويدفعه للتاجر وان يتسلم البائع المتجول وصلاً مختوماً بالمبالغ التي سلمها للتاجر". (مادة ١٠٤ من قانون حمورابي)[٦].

أما ذا كان البائع مهملاً ولم يحصل على وصل مختوم بالفضة التي دفعها للتاجر، فان الفضة (المدفوعة) بلا وصل مختوم لا يمكن حسمها من الحساب (مادة ١٠٥ من قانون حمورابي)[٧].

مقارنة الوثائق عبر العصور:

يظهر من مقارنة الوثائق ان الخطوط الرئيسية لمضامين كل نوع من أنواع الوثائق المكتشفة كانت متشابهة إلى درجة كبيرة رغم الاختلافات الزمنية والمكانية لكل منها مما يشير إلى أن تلك الوثائق كانت تستند بصورة عامة على مبادئ قانونية وأعراف وتقاليد عامة راسخة خلال العصور العراقية القديمة إلا انه ينبغي الاعتراف في الوقت ذاته بوجود بعض الخصوصية

(5)Driver and Miles, op. cit, p. 43.

(٦) رشيد، المصدر السابق.

(7)Driver and Miles, op. cit, p. 43.

لكل مكان ولكل فترة زمنية[٨].

هذا ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى ان العقود المكتشفة كانت تدون في الفترات المبكرة من تاريخ العراق القديم باللغة السومرية، ثم شاع استخدام اللغة الاكدية في كتابة معظم الوثائق مع استخدام كثير من المصطلحات السومرية والعبارات التي اكتسبت صفة قانونية، وبمرور الوقت حلت المصطلحات الاكدية محل المصطلحات السومرية وغدت العقود تدون باللغة الاكدية[٩].

حفظ العقود:

كان لاستخدام الطين مادة للكتابة أهمية خاصة في ضمان سلامة المعاملات ومنع التزوير والتحوير، الذي يمكن ان يحدث في أي مجتمع قديما أو حديثا، فكانت عملية الكتابة تتضمن طبع العلامات المسمارية بوساطة قلم خشبي على الطين الطري الذي لا يلبث ان يجف ويتصلب فتصعب معه أية محاولة لتغيير العلامات المطبوعة عليه إلا إذا أعيد إلى طراوته ثانية بواسطة الماء، وتحسباً لهذا الاحتمال، فقد ابتدع العراقيون القدماء طريقة فذة لحفظ الرقم الطينية من التزوير وذلك بوضع الرقم داخل غلاف رقيق من الطين الطري وإعادة كتابة فحوى العقد على الغلاف مع الإشارة في بداية النص المدون على ان هذا النص هو نص الغلاف، أي ان الغلاف يضم داخله رقيماً آخر

---

(٨) حمود، حسين ظاهر: التجارة في العصر البابلي القديم، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٥.

(٩) سليمان، عامر: اللغة الاكدية، الموصل، ١٩٩١.

هو اصل العقد[١٠].

ويبدو ان الكاتب كان ينثر الرمل الجاف أو غيره من المساحيق بين الغلاف والرقيم لمنع التصاقهما فإذا ما جف الرقيم وجف معه الغلاف وتقلصا اصبح إخراج الرقيم الأصلي أمرا مستحيلاً ولا يتم ألا بكسر الغلاف خاصة وان بعض تلك الرقم كانت تفخر بالنار بعد الانتهاء من الكتابة. وكانت العادة ان يكسر الغلاف أمام الشهود أو القضاة في حالة نشوب أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة[١١]. ومن الجدير بالذكر ان الخبراء في الوقت الحاضر لم يتمكنوا من إيجاد طريقة عملية لفتح الأغلفة المكتشفة وبداخلها الرقم الطينية دون كسر الغلاف بينما أمكنهم أيجاد طرق عديدة لفتح أغلفة الرسائل الحديثة وقراءة محتواها ومن ثم إعادة تغليفها دون ترك أي اثر لذلك. هذا وهناك عدد من الباحثين من يرى ان نسخاً من العقود المهمة كان يتم حفظها في معبد المدينة وبذلك يكون المعبد قد قام بدور دائرة التسجيل العقاري في الوقت الحاضر[١٢].

أسلوب صياغة العقود:

يفهم من العقود انه بعد اتفاق الأطراف المعنية (البائع والمشتري مثلاً) وتراضيهما شفوياً كانت الصفقة توثق لتصبح ملزمة قانوناً ويعبر عنها بكتابتها على لوح طيني لا يفنى من قبل كاتب عليم باستخدام المصطلحات القانونية الواضحة والصارمة لقاء اجر معين[١٣].

---

(١٠) سليمان، عامر: الكتابة المسمارية، الموصل، ٢٠٠٠، ص٦٩- ١١٤.

(١١) سليمان، عامر: النظم المالية... المصدر السابق، ص٤٠٢- ٤٠٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص٤٠٢- ٤٠٣.

(١٣) حمود، المصدر السابق، ص١٤٧.

ومن دراسة العقود التجارية المتوفرة (ومنها البيع) يتضح انها كانت تتضمن الآتي من الشروط:

- وصف وإيضاح الشيء (المباع) وتحديد عدده ومقياسه أو وزنه، وإذا كان عقاراً (ارض، بيت، حقل.....) يعين موقعه ومساحته وحدود العقارات المجاورة وعلاماتها بدقة.
- يوضح اسمي البائع والمشتري ووظيفتهما أحيانا مع اسم أبويهما، كما كان يضاف بين الحين والآخر اسم جدهما وعشيرة الأب (ولقب العائلة) وإذا كان أحد منهما غريبا فيذكر فيها قوميته أو مدينته أو قبيلته.
- تسجيل ثمن الشراء AKK: Šimum Sum: Šam ودفع الثمن بوزن الفضة AKK: Šaqalum Sum: I.LÁ.E وتأييد التسلم AKK: ilteqe Sum: ŠU.BA.AN.TI والثمن الكامل للصيغ القانونية المعتادة.
- كان على الطرفين التعاقدين الاتفاق بخصوص الادعاءات المستقبلية وذكر الورثة وإحضارهم أحيانا أثناء إجراء عملية البيع للحيلولة دون إثارة المشكلات ونقض الاتفاق أو الادعاء بعد ذلك.
- ذكر أسماء الشهود و أسماء آبائهم ومهنهم أحيانا مع ذكر اسم الكاتب AKK: tupšārum الذي قام بصياغة العقد.
- مراعاة تدوين أداء القسم باسم الآلهة والملك مع تحديد اسم المدينة والتاريخ الذي دون به العقد في اليوم والشهر والسنة.

- Johns, C. H. W: Babylonian and Assyrian Laws, and letters, New York, 1904, p.227.

- حددت في بعض العقد ولا سيما الخاصة ببيع العقارات شرطاً جزائياً في حالة الرجوع عن العقد يتضمن غرامة مالية باهظة أو الخدمة لدى القصر لمدة معينة أو شروطاً تعجيزية منها أكل منين من الصوف مثلاً، فضلاً عن عقوبات مدنية أحياناً ومنها قطع الأعضاء أو قتل الابن الأكبر للمدعي عليه. فلا بد وانه كانت الغاية من هذه العقوبات التشديد على تنفيذ العقد وعدم ترك المجال لأي من المتعاقدين الرجوع عنه(١٤).
- طبع اكثر العقود بأختام الباعة و أحياناً بأختام المشترين والشهود، كما يعتقد انه في حالة عدم وجود الختم كان الحاضرون يلجأون إلى غرز ظفر إصبعهم على اللوح الذي كان يعد بمثابة الختم، كما كان طرف الرداء يطبع أحياناً على حافة الرقيم(١٥).

نماذج من العقود:

عقد قرض من سبار من عهد الملك حمورابي. تشرين:

|8| Kur šeim hubullum ṣibtam Kettam u-za-ap itti| ^{f}ni-ši-i-ni-šu Sal.Mí $^{d.}$Šamaš-marāt ^{I}hu-za-lum ^{I}sin-im-gur-an-ni mār Sin-rabi Šu.ba.An.Ti Ud. EBUR Su warah Ša-an-du-tim ŠE.BI U M?aš.Bi Ni.Ram.E.

تم إقراض ١٨١ كورمن الحبوب بفائدة من نيشينشو كاهنة شمش ابنة خوزالم سين احجورانـي ابن سين رابي تسلم. وفي يوم الحصاد سيعيد

(14)Ibid, p.228 Oslo see:

- Poebel, Arno: Babylonian Legal and Business Documents, philadelphia, 1906, p. 6-7.

(١٥) كلنغل، هورست: حمورابي ملك بابل وعصره، ترجمة غازي شريف، بغداد، ١٩٨٧، ص٨٣.

الحبوب مع فائدتها " أمام ثلاثة شهود مع تحديد التاريخ والقسم باسم الإله ننار "[١٦].

نموذج عقد مقايضة من دلبات من زمن الملك سين – مبلط.

بيت بلا بئر (ماء) AKK buru balum مساحته ثلث سار و ٢جن تحده من جهة بيت ناويريا ومن جهة بيت انوم – نا وطرف (منه) عند بيت ناختي – ايلوم ذلك هو بيت مردوك مبلط.

بيت بلا بئر (ماء) مساحته سار واحد تحده من جهة بيت لاما... ومن جهة بيت ورد – اوراش ويبعد البيت عن الشارع AKK: Suqum بنحو ٢... ذلك هو بيت ادا – لال – انام ومردوك مبلط تقايضا بيت ببيت. شيقل واحد وثلث و ٢١ حبة من الفضة فرق الثمن، دفعه ادا – لال – انام إلى مردوك مبلط، من يعترض يعطي بيتا في مقابل بيت AKK: ba-ga-ru-u u bitam kima bitim i-na-di-in وقد اقسم الجميع بحياة الإله والملك سين – مبلط. بحضور ثمانية شهود وبضمنهم الكاتب الشاهد سين – ماجر "[١٧].

أما عقود الأحوال الشخصية فكانت تتضمن شروطا عدة أيضا، وفيما يأتي نموذج لذلك:

عقد زواج من سبار من عهد الملك سمو ايلونا (١٧٤٩-١٧١٢ق.م):

---

(16)Schorr, M: Urkunden des altbabylon-ischen Zivil-Und Prozess-rechts, Leipzig, 1913, p.79-80, No. 45.

(17)Ibid, p. 161, No..112.

[f]ba-aš-tum marāt [L]bel-li-zu-nu Sal.Mi [d]šamaš marat [L]u-zi-bi-tum ri-mu-um mār [L]ša-amha-tum a-na aš-šu-tim u mu-tu-tim i-hu-zi

[10] šiqil kaspim kasap te-ir-ha-za u-la-nu-ma ma-ah-ra-at [šag] Ga-Ni. Al.Dug.

šum-ma [f]baš-tum a-na [I]ri-mu-um mu-ti-ša u-ul mu-ti at-ta iq-ta-bi i-ha-šu-ši-i ma a-na narim i-na-ad-da? šum-ma

[L]-ri-mu-um a-na [f]ba-aš-tum aš-ša-ti-šu u-ul aš-ša-ti. at-ti iq-ta-bi lo šiqil kaspim.

u-zi-bi-ša Ni-LAI.E niš [d]šamaš [d]marduk [I]šam-Su-i-luna..."

" باشتم ابنه بيل زونو، كاهنة الاله شمش ولبنه اوزيبتم، اخذها ريموم بن شامخوم كزوج وزوجة، ١٠ شيتلات فضة استلمت مهر زواجها، فرح قلبها. اذا قالت باشتم إلى زوجها ريموم؟، انت لست زوجي، فتربط وترمى في النهر، إذا قال ريموم إلى باشتم زوجته انت لست زوجتي، يدفع لها ١٠ شقيلات فضة كنقود طلاقها".

واقسموا بحياة الإله شمش ومردوك و (الملك) سمسوايلونا. في مدينة سبار " امام سبعة شهود[١٨].

(18)Ibid, pp. 7-8, Urkunde 2,

حمود، حسين ظاهر: مكانة الأولاد في المجتمع العراقي القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب ١٩٩١، ص٢٢.